المسارات السياسية للوفاق الأمريكي – السوفيتي عام ١٩٦٩

م. د. خنساء زكي شمس الدين الراوي
وزارة التربية/ المُديرية العامة للأشراف التربوي

The political paths of the US-Soviet Entente in 1969

Instr. Dr. Khansa Zaki Shamis AL-Deen AL-Rawi
Ministry of Education-Directorate General of Pedagogical Supervision

المستخلص

أسهم انتهاء الحرب العالمية الثانية، إلى بروز دولتين على الساحة الدولية، هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ومنذ ذلك الوقت مرتْ العلاقات بينهما بالكثير من التجاذبات والتناقضات، بيدَّ أن شهدتْ نهاية الستينات من القرن العشرين اتجاهاً واضحاً نحو الوفاق والمهادنة في العلاقات الأميركية- السوفيتية، وبكل المقاييس فإن التغيير الذي طرأ على تلك العلاقات، أخذ يؤثر في المناخ العام على الساحة الدولية، ويعد إنسلاخاً من الإطار التقليدي الذي تجمدتْ فيه تلك العلاقات لمدة من الوقت، بسبب الفواصل الأيديولوجية والسياسة وصراعات القوى الدولية وتناقض الاستراتيجيات والمصالح التي كانت تقسم مصالح الطرفين الكتلتين وأدتْ إلى تلاشي إمكانات الحوار المفتوح بينهما في وقت من الأوقات تقريباً. ولعل قدراً كبيراً من المرونة في التعامل والاتصال بين الكتلتين، برغم حاجز الأيديولوجيات، يعزى في أساسه إلى التغييرات الواسعة التي شملتْ أوضاع تلك الكتل نفسها تحت تأثير الثورة التكنولوجية العسكرية من جانب، ونمو الروح القومية من جانب آخر، فضلاً عن تنامي مكانة دول العالم الثالث في العلاقات الدولية، وبروز أهمية الأدوات الاقتصادية الكفوءة والمثالية والفعّالة في علاقات الدول، بدلاً من وسائل الصراع التقليدية التي انحصرتْ في الجانب الأكبر منها في أدوات العنف المسلح.

في ضوء ذلك، جاء هذا البحث ليسلط الضوء على المسارات السياسية التي أثرت بشكل مباشر على الوفاق الأمريكي – السوفيتي عام ١٩٦٩. قُسم إلى أربعة محاور رئيسة تطرق الاول إلى دوافع الوفاق الأمريكي – السوفيتي، في حين تناول المحور الثاني طبيعة العلاقات الأمريكية – الأوربية في حلف الناتو، وأثرها على الوفاق الأميركي- السوفيتي، بينما ناقش المحور الثالث السياسة السوفيتية حيال دول أوربا الشرقية وأثرها على ذلك الوفاق ايضًا، أما المحور الاخير فقد درس أثر الوفاق الأمريكي- السوفيتي على مسار الحرب الباردة.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الامريكية، الاتحاد السوفيتي، الوفاق الدولي.

Abstract

The end of the Second World War contributed to the emergence of two countries on the international scene, namely the United States of America and the Soviet Union, and since that time the relations between them have gone through a lot of interactions and contradictions, but the end of the sixties of the twentieth century witnessed a clear trend towards reconciliation and appeasement in American-Soviet relations, By all accounts, the change that occurred in those relations began to affect the general atmosphere on the international scene, and is considered a break from the traditional framework in which these relations were frozen for a period of time, due to ideological and political divides, international power struggles, and the contradiction of strategies and interests that divided the interests of the two parties and led to the two blocs. To the disappearance of the possibilities of open dialogue between them at one point or another. Perhaps a great deal of flexibility in dealing and communication between the two blocs, despite the barrier of ideologies, is mainly due to the broad changes that included the conditions of those blocs themselves under the influence of the military technological revolution on the one hand, and the growth of the national spirit on the other hand, as well as the growing position of the third world countries in International relations, and the emergence of the importance of efficient, ideal and effective economic tools in the relations of states, instead of the traditional means of conflict, which were mostly confined to the tools of armed violence.

In light of this, this research came to shed light on the political tracks that directly affected the American-Soviet accord in 1969. It was divided into four main axes. The first dealt with the motives of the American-Soviet accord, while the second dealt with the nature of American-European relations in the alliance. NATO, while the third axis discussed Soviet policy towards Eastern European countries and the last axis examined the impact of the US-Soviet entente on the course of the Cold War.

Keywords: the United States of America, the Soviet Union, the international accord.

المبحث الأول

أولا: دوافع الوفاق الأمريكي – السوفيتي:

ركزت طبيعة العلاقات الأمريكية – السوفيتية أثناء مدة البحث على أربعة مراحل، الأولى بين عامي (١٩٤٧-١٩٥٤) وهي مرحلة الحرب الباردة[١] (Cold War)، أو ما عرفت بمرحلة التعصب والمجابهة الحادة. والثانية(١٩٥٥-١٩٦٢) مرحلة تخفيف حدة المواجهات الدولية. والثالثة بين عامي(١٩٦٣-١٩٦٨) مرحلة الانفراج الدولي أو سياسة الوفاق[٢]. وإذا حللنا الدوافع التي تحيط بموضوع الوفاق في العلاقات الأمريكية –السوفيتية، فسنجد إن تلك الدوافع تنبع من عدة مصادر يعود بعضها إلى الحقائق المتصلة بالواقع الدولي ككل، ويرجع البعض الاخر إلى الأوضاع الذاتية الخاصة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي[٣]. فأما فيما يتصل بالدوافع النابعة من الواقع الدولي نفسه فيمكن تحليلها على النحو الآتي:

أ: إدراك كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية إن استمرار سباق التسلح بينهما لزيادة فاعلية (قوة الردع)[٤] المتبادل والإبقاء على هيكل التوازن الإستراتيجي، لم يقف حائلا دون نشوب صراعات دولية عنيفة في مناطق مختلفة من العالم، وهو الاعتبار الذي يؤكد الحاجة إلى وضع حد لتلك الحلقة المفرغة من سباق التسلح التي استنزف نسبة هائلة من الموارد القومية للدولتين، دون أن تتمكن من إزالة المخاوف والشكوك المتعلقة بمشاكل الأمن القومي في كل منهما[٥]. ومن ناحية أخرى فإن إحجام الدولتين عن القبول بمخاطر المواجهة النووية بسبب عواقبها الوخيمة، وحد شعورا بالمسؤولية المشتركة لتحيلولة دون حدوث تلك

النواجيات، وهو ما دفع بالدولتين إلى الوقوف في وجه الانتشار النووي، لذلك عدت معاهدة الحظر الجزئي على إجراء التجارب النووية في اب ١٩٦٣، والتوقيع على حظر انتشار الأسلحة النووية في حزيران ١٩٦٨. كخطوات مهمة في ذلك المسار [٦].

ب- حصول تخلل وتفكك في داخل كل كتلة من الكتلتين، فالصراع السوفيتي– الصيني في الكتلة الشيوعية، والنزاعات الانفصالية أو الاستقلالية حول السياسات والمصالح القومية في مجموعة دول شرق أوروبا، يقابل الضيق الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية نتيجة تحملها كل المسؤوليات والمخاطر المرتبطة بحمايتها النووية لغرب أوربا في الوقت الذي لا تتحمل فيه أوربا أعباءها من مسؤوليات الدفاع التقليدي، ومثل تلك الأوضاع ولّدت ضغوطا وتوترات ذات تأثيرات متضاعفة داخل الدولتين، لعل أكثرها خطورة هو أنه لم يعد في مقدور أي من القطبين السوفيتي أو الأمريكي التحكم كما كان حاصلا من قبل في تكييف اتجاهات الدول التي تشاركه أيديولوجيته، وترتبط بإطار إستراتيجيته العالمية وبأحلافه وتنظيماته[٧].

دفع فقدان تلك السيطرة بالدولتين إلى الاتفاق حول بعض الأمور التي تهم مصالحهما المشتركة، وتجنبا للتواجيات التي قد تتسابقان إليها قسرا بسبب التصرفات التي قد تقدم عليها بعض الدول في(منظمة حلف شمال الأطلسي– الناتو NATO – North Atlantic Treaty Organization)[٨] أو دول (حلف وارشو –The Warsaw Pact)[٩]. ومن جهة أخرى ، فإن الدول الصغرى في تلك المحالفات السوفيتية والأمريكية تحبذ ذلك الوفاق لأنه يخفف من إحساسها

بالتبعية للدولتين الكبيرتين، ولأنه يعطيها قدرا أكبر من المناورة والاستقلال في اتخاذ القرارات التي تمس مصالحها القومية(١٠).

وفي هذا الصدد ثمة فريق من المحللين السياسيين نظروا إلى الخلافات الحادثة داخل حلف الناتو على أساس انها كانت تمثل قيدا صاغطا على محاولات التوفيق الأمريكي السوفيتي، وهم يعتقدون إن الولايات المتحدة، باعتبارها زعيمة التحالف الغربي، ليست في مركز ممتاز من الناحية التكتيكية لبلورة استعداداتها واتجاهاتها من الوفاق مع الاتحاد السوفيتي في شكل ترتيبات ومشاريع محددة، لأن انفرادها بتقرير المبادرات التي تدفع بذلك الوفاق إلى حيز الواقع، دون مشاركة من جانب حلفائها الأوربيين في الاتفاق حول طبيعة تلك الترتيبات، ستفقد الحلف المبرر المنطقي والموضوعي لاستمراره، كما إن إشراك هؤلاء الحلفاء في ذلك الأمر، يتسبب في تقييد نطاق تلك المبادرات بفعل الحساسيات والاختلافات القائمة حول المصالح، علاوة على ذلك، فإن تأثير الضغوط التي يضعها الرأي العام والأحزاب السياسية في كل واحدة من تلك الدول إلى الحد الذي قد ينتهي بتجميد المفاوضات الأمريكية السوفيتية وافقادها القدر الضروري من المرونة الذي يتطلبه الوصول إلى وفاق ذا مغزى حقيقي(١١).

ثمة وجود عدد كبير من الدول غير المنحازة في السياسة الدولية، أو ما يطلق عليه بالعالم الثالث الذي لا تدخل دولة في إطار السيطرة المباشرة لأي من الكتلتين الشرقية التابعة إلى المعسكر الاشتراكي المدعوم من الاتحاد السوفيتي، أو الغربية التابعة إلى المعسكر الرأسمالي المدعوم من الولايات المتحدة الامريكية، وبقاء تلك الدول بعيدة عن دائرة التحكم المباشر، جعل من الصعب على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي تطبيق نفس السياسات والأساليب والإجراءات التي

أتبعتها لفرض حد أدنى من الترابط والانضباط داخل الكتلة التي تتزعمها، وترتب على ذلك أن دول العالم الثالث كيفت سياستها وقراراتها بحرية أكبر من تلك التي مارستها الدول الأعضاء في حلفي الناتو ووارشو، وتلك الحقيقة في حد ذاتها فسحت مجالاً أوسع للاختلاف والتصادم في السياسات القومية لتلك الدول غير المنحازة، مما يؤدي إلى بروز عدد من الصراعات الإقليمية التي تولد من ردود الفعل المباشرة وغير المباشرة، مما جعل من الصعب على الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الوقوف بعيداً عنها، ولما كان استمرار تلك الصراعات وتفاقمها أن يفضي إلى حروب عامة، فإن من مصلحة الدولتين الاتفاق – ولو في حدود معينة – على التحكم في تلك النزاعات وحصرها في أضيق نطاق ممكن حتى لا تجدا نفسيهما متورطتين، رغم إرادتهما في مواجهات مباشرة وحول مناطق لا تجمعها بأي من الدولتين أية علاقات تحالف رسمية[٢٠].

ب. ظهور الصين الشيوعية كقوة نووية لها وزنها، وهي تمثل في الوقت نفسه تهديداً خطيراً ومباشراً ضد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ومثل ذلك الشعور بالتهديد المشترك من قبل قوة كبيرة كالصين، يدفع بالدولتين خطوة أكبر في اتجاه الوفاق بينهما حتى وإن تم ذلك لأسباب تكتيكية محضة تتعلق بالمرحلة التي تقاطع بها النزاع الصيني السوفيتي[٢١].

وإذا تجاوزنا تلك الدوافع المشتركة، وانتقلنا إلى تحليل الدوافع النابعة من ظروف الاتحاد السوفيتي، نجد أن التطور الحذري في الاتجاهات السوفيتية من موضوع العلاقات مع الدول الغربية كان قد بدأ يتبلور في المذهب المعروف بـــ(التعايش التنافسي Competitive Co–Existence) الذي أعلن في برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٦١، وهو المذهب الذي صور الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة

الأمريكية على أنهما القطبان اللذان يتزعمان نظامين أيديولوجيين متعارضين، ولكنه بالرغم من التناقضات الأيديولوجية والسياسية التي تفرقهما عن بعضهما إلا إنهما يتنافسان بالأدوات السلمية، سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم ثقافية. فأساس التعاون، وفقاً لتلك الآراء السوفيتية هو الرغبة المشتركة من جانب القوتين العملاقتين السوفيتية والأمريكية في تقليل احتمالات الحرب، والتعاون لذلك الغرض يحتم وجود اتصالات منتظمة حول كل الأمور التي تهم الجانبين، وكذلك التفاوض حول المشكلات التي تشكل تهديداً للسلام، ومنع تفاقم التوتر في المناطق المتفجرة من العالم وحصر النزاعات المحدودة في إطارها الإقليمي ومنع تصاعدها إلى حروب عامة، إذ أعلنت الحكومة السوفيتية في كانون الثاني ١٩٦٣ " **نحن نحاول أن نجعل الدبلوماسية السوفيتية أكثر حيوية وإيجابية، وسنحاول أن نكون مرنين وحذرين في الوقت نفسه**" (١٤).

نتجت عن تلك الإستراتيجية الدبلوماسية التي أتبعها الاتحاد السوفيتي، لاسيما في الأعوام (١٩٦٣-١٩٦٨) في علاقته بالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية عن تفاعل عدد من المؤثرات أهمها:

أ. إن القيادة السياسية للاتحاد السوفيتي رغم إنها ملتزمة أيديولوجيا بفكرة الثيوعية العالمية، إلا إن السلوك العام له يدل على إنه أقرب ما يكون إلى القوة التي تدافع عن الوضع الراهن أكثر من كونه قوة منمردة عليه، ولا يعني ميل الاتحاد السوفيتي إلى الدفاع عن الوضع الراهن حينذاك إنه يقف موقفاً منخذلاً من قضية الثورة الثيوعية، ولكن المقصود بذلك هو إن تحقيق تلك الثورة لم يعد القوة المحركة الأولى لسياساتها الخارجية، كما كان الحال في الماضي، كون الثورة ليست من بين الأمور القابلة للتصدير ولكنها تأتي كنتيجة لعدد من العوامل الموضوعية المتعلقة بظروف التطور الذاتي لكل مجتمع على حدة (١٥).

ب. الانقسام في اتجاهات الأحزاب الشيوعية في العالم والانعكاسات التي تتركها تطورات النزاع السوفيتي – الصيني عليها، الأمر الذي تسبب بخروج عدد من تلك الأحزاب عن دائرة النفوذ والسيطرة، مما أدى إلى ضعف الزعامة السوفيتية داخل الحركة الشيوعية العالمية[١٠].

ت. تباين إمكانيات العمل الدبلوماسي السوفيتي في مناطق العالم المختلفة تبعا للتفاوت في المراكز الإستراتيجية لتلك المناطق وما يرتبط بها من أولويات للمصالح، وهو ما تطلب قدرا أكبر من المرونة التكتيكية من جانب السوفيت، حتى يستطيعوا أن يخلقوا استجابات موالية أكثر لمصالحهم عما لو اتبعوا دبلوماسية جامدة تتغافل تلك الاختلافات، فمنطقة غرب أوربا لا تعطي أي إمكانات في المناورة والعمل الدبلوماسي السوفيتي، كما إن المغامرات العسكرية السوفيتية أمر مستبعد تماما على أساس إن الأثر المباشر لها سيكون دافع للولايات المتحدة إلى الدخول في حرب نووية ضدها. أما أمريكا اللاتينية فعلى الرغم من إنها تمثل منطلقا أفضل للدبلوماسية السوفيتية، إلا إنهم يعملون تحت تأثير الاعتقاد بأن هناك حدودا للعمل لن تسمح الولايات المتحدة بتجاوزها، ومن ثم فهم سيكتفون بتأييدهم لعدد من الدول ولن يصلوا بالأمور إلى النقطة الحرجة التي تدخلهم في صدام مباشر مع المصالح الأمريكية في تلك القارة[١١].

وبهذا الصدد، يختلف الحال بالنسبة للقارة الآسيوية إذ تجابه الدبلوماسية السوفيتية أوضاعا معقدة للغاية ناتجة عن الوجود الأمريكي فيها من جهة، ومن نزاعها مع الصين الشيوعية من جهة أخرى، ثم تأتي أفريقيا التي تبدو إنها لا تحتل مكانا بارزا في أولويات السياسة الخارجية السوفيتية حينذاك، ولكن الوضع ليس كذلك بالنسبة للشرق الأوسط وجنوب شرق اسيا التي تعد أكثر مناطق العالم أهمية لتلك المصالح، وترتبط هذه الأهمية بعاملين، الأول ويتصل بالموقع الشرق الأوسط جغرافيا وإستراتيجيا مع الاتحاد السوفيتي، والثاني يتصل بالحجم الهائل للمصالح

الغربية الموجودة في تلك المنطقة الإستراتيجية، ولعل تزايد الوجود البحري السوفيتي في منطقة البحر المتوسط في تلك المدة ما عكس بوضوح مركز الشرق الأوسط في ترتيب تلك الأولويات. والمحصلة النهائية لذلك التفاوت في أولويات المصالح بحسب الاختلاف في خطورة المراكز الإستراتيجية للمناطق التي تتعامل فيها الدبلوماسية السوفيتية، هو إن الاتحاد السوفيتي أصبح أكثر واقعية في تقديره وعراعاته للقيود التي ترد على إمكاناته في العمل، وتلك المرونة والواقعية تُعد في ذاتها من أهم مصادر الوفاق السوفيتي الأمريكي(٢٩).

ث. رغبة الاتحاد السوفيتي في توفير مناخ ملائم لعمليات التطور والتنمية الداخلية، ولاسيما في النواحي الاقتصادية والإدارية، وسعيه إلى محاربة عيوب البيروقراطية التي ورثتها الزعامات التي أتت في أعقاب عهد الزعيم إجوزيف ستالين Joseph Stalin ١٩٤١-١٩٥٣)(٣٠)، الذي أهمل كل تلك المشكلات وركز على الحرب الباردة وما اقترن بها من سياسات كانت تؤكد دائما على خطر الحصار الرأسمالي والمؤامرات الإمبريالية التي تحاك ضد النظام الاشتراكي السوفيتي. أما بعد ستالين فقد حدثت تغييرات في العلاقة القائمة بين السياستين الداخلية والخارجية في الاتحاد السوفيتي، إذ أخذت المشكلات الداخلية تحظى بأولوية واضحة في ترتيب الأولويات، وعليه لم يألو الاتحاد السوفيتي جهدا في البحث عن توفير جو من الوفاق مع الدول الغربية، من أجل تخفيف حدة التهديدات الموجهة إلى الأمن القومي السوفيتي، كما ساعدت على توفير الإمكانيات المالية اللازمة لأغراض التنمية الاقتصادية والإصلاح الداخلي (٣١).

أما بالنسبة للظروف الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية والتي دفعتها في اتجاه الوفاق مع الاتحاد السوفيتي فهي تعزى إلى إدراكها الكامل إنه على الرغم من إمتلاكها لترسانة هائلة من الأسلحة النووية وغيرها من أسباب القوة المادية، إلا إن هناك حدودا معينة لا تستطيع هي الأخرى أن تتجاوزها في ذلك المجتمع الدولي،

لأن تجاوزها يعرضها لمخاطر ردة الفعل السوفيتي، لذلك، أصبح من مصلحة الولايات المتحدة أن تبحث عن تقارب مع الأخير حتى تستطيع أن تحقق بالاتفاق ما تعجز عن تحقيقه بالقوة وحدها. ويبدو أن تلك الحقيقة أكثر من أي شيء اخر، هي التي دعت الإدارة الأمريكية للمطالبة بتصميم إستراتيجية جديدة للسلام الدولي[٢١]. يبدو أن أي تحليل موضوعي للملابسات التي تحيط بهذا الوفاق الأمريكي السوفيتي، لا يمكن أن يكون مكتمل الأبعاد إلا إذا تعمقنا في بحث عوامل ودواعي التغيير في كل من الكتلتين الغربية والشرقية، وفي أوضاع السياسة الدولية عموما، بهدف التعرف على ما إذا كانت اتجاهات ذلك التغيير عميقة إلى الحد الذي أدت إلى دعم ذلك الوفاق وتطوير أبعاده، أم إنه تغيير سطحي عارض لن تكون له مثل تلك الدلالات.

ثانيا: طبيعة العلاقات الأمريكية – الأوربية في حلف الناتو وأثرها على الوفاق الأميركي – السوفيتي:

أرتكز هيكل العلاقات الأمريكية –الأوربية في حلف الناتو في صميمه ومنذ البداية على اعتبارات الإستراتيجية العسكرية وحدها. بمعنى إن الأولوية المطلقة في دعم جهود الحلف انصرفت إلى الجوانب العسكرية والإستراتيجية اكثر مما تركزت على العوامل السياسية والأيديولوجية. وبما إن الاعتبارات الإستراتيجية ومشكلة الأمن الأوربي هي التي سيطرت على اتجاهات التحالف الأمريكي الأوربي في تلك المدة الحرجة من تاريخ العلاقات الرأسمالية السوفيتية للأعوام (١٩٤٦–١٩٥٤). لذا يمكننا أن نقول، إن أوربا الغربية قد قبلت سواء عن طريق الطواعية أم الإكراه أن تضع نفسها وعلى نطاق لم يسبق له مثيل، تحت الحماية العسكرية الأمريكية وما ارتبط بتلك الحماية من اتساع دائرة نفوذها حتى في السياسات الداخلية لدى أوربا

الغربية، ورغم ذلك وهو الأهم، فقد احتكرت الولايات المتحدة الأمريكية سلطة تحديد مضمون ما يمكن أن يطلق عليه مجموعة المصالح الأطلسية. وإذا ما حدث ثمة تعارض بين المصالح القومية لإحدى دول أوربا الغربية، وبين تلك المصالح – بالمفهوم الأمريكي– فإن ذلك النزاع غالبا ما يحسم وفق ما تمليه الإدارة الأمريكية وعلى حساب المصالح القومية الأوربية[٢٠].

بيد إن الذي جعل أوربا الغربية تقبل بتلك الأوضاع التي خضعت فيها مصالحها وسياساتها لمقتضيات الإستراتيجية الأمريكية، هو تخوفها من أن يكون تخلي الولايات المتحدة عن وضع إمكانياتها الهائلة في الردع النووي ضد الاتحاد السوفيتي في أوربا، عاملاً نحو سقوطها في دائرة السيطرة السوفيتية على ما حدث في شرق أوربا. وهنا، فإن قبول الولايات المتحدة الأمريكية بالتزام الحماية النووية حيال غرب أوربا في مواجهة التحدي السوفيتي وعلى حساب ارتباطها في بعض مناطق العالم الأخرى، ولاسيما في أمريكا اللاتينية، كان يعني إن الولايات المتحدة لم تكن لتقبل بوجود أي تحد مناوئ لنفوذها في حلف الناتو، لأن استمرار ذلك النفوذ كان الثمن الذي يجب أن تقبل به غرب أوربا في مقابل عواقب الحرب النووية التي كان من المحتمل أن تساق إليها الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي دفاعا عن حلفائها الأوربيين. بالرغم من ذلك، فإن الشيء الذي لم تدركه الولايات المتحدة هو إن استمرار نفوذها المطلق في أوربا الغربية كان مرهونا ببقاء علاقتها مع حلفائها في الناتو على ما هو عليه، وهو أمر لم يكن واقعيا او ممكنا، إذ كشفت تطورات الأحداث في بداية الستينيات من القرن العشرين إن اختلالا طرأ على تلك العلاقة لصالح الطرف الأضعف نسبيا في الحلف، والمقصود بذلك الطرف الأوربي[٢١].

ومهما كانت طبيعة التصورات الأمريكية في ذلك الوقت، فإن ثمة حقيقة مهمة في هذا الصدد وهي إن كل ما قيل عن عوامل التعاون والوحدة الإيديولوجية التي تجمع بين جانبي الناتو، والإيحاء الظاهري بفكرة المساواة والتضامن ضد خطر التهديد الشيوعي والتوسع السوفيتي، لم تكن إلا من قبيل التبريرات الخاطئة لغرض تمكين السيطرة الأمريكية على الحلف. في الوقت نفسه، لم تدرك الولايات المتحدة إنها ودول غرب أوربا يمثلون عالمين مختلفين من الناحيتين الجغرافية والسياسية، ومن ثم فلم تكن دعاوى التعاون والوحدة الأيديولوجية تستطيع أن تستمر إلى ما لانهاية في كبت الاختلافات الجذرية والاتجاهات وفي ظروف التطور السياسي لكل من الطرفين الأوربي والأمريكي[٢٤].

وفق ما تقدم، فإن فكرة وجود أوربا متحدة تشارك مع الولايات المتحدة الأمريكية في حلف الناتو للدفاع عن سلامة ما سُمي بالعالم الحر، لم تكن إلا من قبيل الأمور النظرية التي سيطرت على عقلية واضعي الإستراتيجية الأمريكية الذين لم يدركوا إن تلك الوحدة الأوربية قد بولغ كثيرا فيها. فمصالح الدول الأوربية لم تكن دوما وبالضرورة واحدة أو متجانسة، وإنما كانت هناك دائما اختلافات في المصالح، وما دامت هناك مثل تلك الاختلافات، فكيف إذن يمكن الإدعاء بوجود تلك الوحدة الأوربية التي تم التعامل بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على أساسها! لقد خطأ البعض في أمريكا هو تصورهم لوجود قومية أوربية مماثلة للقومية الأمريكية، وهو شيء لم يحدث أبدا لأن جذور الروح القومية في دول أوربا الغربية كانت أكثر امتدادا في عمق التاريخ، والحروب الأوربية هو تاريخ الصراع بين القوميات المختلفة وعلى المصالح، ولكن السياسة الأمريكية تصورت إنها إذا تعاملت مع عدا لها على إنها قومية أوربية واحدة، فإن ذلك سيوفر عليها كثيرا من المتاعب مما

لو تعاملت مع جملة قوميات أوربية متصارعة كالقومية الفرنسية و القومية الألمانية و غيرها. وربما كان ذلك هو السبب الذي جعل من إستجابة الدبلوماسية الأمريكية لسياسات الرئيس الفرنسي (شارل ديغول Charles De Gaulle ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٩-٢٨ نيسان ١٩٦٩)[١٥]، القومية إستجابة عدائية خانقة، فهي لم تقدر على استيعاب حقيقة أساسية وهي إن روح القومية لم تمت في دول أوربا، وإن سياسات ديغول كانت تعبيرا عن الواقع القومي الفرنسي الذي يختلف في ظروفه وتفاصيله ومصالحه عن الواقع القومي لأية دولة أوربية أخرى[١٦].

على الرغم من تأثير عامل القومية الذي أخفقت الدبلوماسية الأمريكية في استيعابه، فقد كان هناك عدد من العوامل الأخرى التي جعلت الولايات المتحدة تتغاضى عن طبيعة التغيير الذي حدث في علاقتها بدول غرب أوربا. ومن ذلك افتراضها إن ضآلة الحجم الجغرافي لتلك الدول كان يحول دون قدرتها على ان تكون لها سياسات قومية مستقلة، ونبع ذلك الافتراض من تصور الولايات المتحدة إن تأثير أوربا في السياسة الدولية قد ضعف إذا ما قورن بتأثير القوتين العملاقتين السوفيتية والأمريكية، وذلك نتيجة عدد من الأسباب التي أهمها، قلة حجم الدخل القومي لأوربا، وتخلفها التقني والتكنولوجي، وعدم امتلاكها لأسلحة نووية. ويبدو أن الاعتبار الأخير هو الذي دفع بعض الدول الأوربية، ولاسيما فرنسا في عهد ديغول إلى امتلاك أسلحة نووية مهما كان الثمن الذي يدفع في إنتاجها، لتكون أحدى عوامل الموازنة في العلاقات الأوربية – الأمريكية، وذلك ما أكدته وزارة الدفاع الفرنسية بأن المغزى المهم عن وراء سعي فرنسا هو بناء ترسانة قومية من الأسلحة النووية مستقلة عن الناتو لرغبة فرنسا من الخروج من دائرة النفوذ الأمريكية [١٧].

ومن العوامل الأخرى التي اثرت في العلاقات الأمريكية–الأوربية ذلك التغيير الذي حدث في أبعاد الدور الذي أصبحت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا تقوم به في مواجهة دول العالم الثالث. فالذي حدث هو إن تلك الادوار قد انعكست تماما، فقد انحسر نفوذ الدول الأوربية، وأبرزها بريطانيا وفرنسا وايطاليا وهولندا وبلجيكا، عن المناطق التي خضعت لسيطرتها الاستعمارية في السابق، وتحولت بعضها مثل بريطانيا وفرنسا من قوى عالمية الى قوى أوربية فقط، في الوقت الذي أخذ نطاق النفوذ الأمريكي يتسع ويغطي قارات بأكملها.

ترتب على ذلك التحول في دور الولايات المتحدة إن بدأت مصالحها كقوة عالمية تطغى على التزاماتها حيال حلفائها الأوربيين في حلف الناتو. ومن هنا أخذ نطاق التشاور والتداول بينها وبين هؤلاء الحلفاء حول القرارات المهمة، حتى تلك التي تمس مصالحهم الإستراتيجية الحيوية، أخذ يضيق حتى وصل إلى ما يشبه التركيز الكامل لسلطة اتخاذ القرارات في الناتو في يد الولايات المتحدة أيا كانت الاتجاهات وردود الفعل التي يبديها حلفاؤها الأوربيون حيال تلك القرارات. ثم أخذت قوى الاختلال تعمق أكثر فأكثر مع ظهور بعض التحولات الجذرية في أوضاع التوازن الإستراتيجي بين الكتلتين الغربية والشرقية بحصول الاتحاد السوفيتي على الصواريخ العابرة للقارات، وهو الوضع الذي أدى إلى ترسيخ الاعتقاد في أذهان الدول الأوربية بان الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت هدفا سهلا للتهديد النووي السوفيتي، لن تقدم على الدخول في حرب نووية ضد السوفيت للدفاع عن مصالح حلفائها الأوربيين في كتلة الناتو ميما بلغت فداحة التهديد الموجه إلى المصالح الإستراتيجية الحيوية لهؤلاء الحلفاء(٢٠).

ثمة عوامل عمقت من ذلك الاعتقاد، هي: دخول الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضات منذ نهاية عام ١٩٦٢، حول عدد من الأمور الحيوية الخاصة بالأنشطة النووية، والتي تمخضت عنها التوقيع على اتفاقية الحظر الجزئي على أجراء التجارب النووية عام ١٩٦٣ والتوقيع على حصر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ كما ذكرنا سلفاً، وذلك تحت ضغط الخوف من الحرب النووية وهي الحرب التي تصاعدت احتمالاتها مع تطوير وسائل نقل الأسلحة النووية. وكان هذا في حد ذاته تحولاً كيفياً مهماً في طبيعة الحرب الباردة، ومن ثم فلم يكن من المعقول أن تقبل أوربا الغربية استمرار الأوضاع التي قبلتها في ذروة الحرب الباردة وتفاقم التوتر بين الغرب والاتحاد السوفيتي، وأن تنظر إلى سياسة الردع الأمريكية بنفس الأهمية القديمة، كما لم يكن من المقبول أن ترضخ أوربا لتلك السيطرة الأمريكية على أوضاع وسياسات كتلة الناتو في الوقت الذي تزداد فيه بوادر الوفاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة [٢٠].

وعليه، فإن مثل تلك المتغيرات كان لابد وأن يترتب عليها منطقياً إجراء تحويرات مماثلة في هيكل العلاقات الأمريكية الأوربية، ولاسيما في مجال إعادة تقييم التوزيع غير المتكافئ للأعباء والمسؤوليات داخل الناتو بين الولايات المتحدة ودول غرب أوربا، ولكن الدبلوماسية الأمريكية لم تُظهرْ استجابة تتلاءم واتجاه التغيير الجديد، وإنما جنحتْ إلى الإبقاء على العلاقة بشكلها التقليدي غير المتكافئ وغير الواقعي في الوقت نفسه، وإن حاولتْ استحداث عدد من المشاريع التي توحي ظاهرياً بفكرة المساواة والمشاركة، وإن كانت حقيقتها تتناقض مع الأهداف النظرية التي نسبتْ إليها، ومن أبرزها (مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف)، الذي قدمته الإدارة الأمريكية في حزيران ١٩٦٤، واقتراح أنشاء أسطول من السفن الحربية، لحماية

حلف شمال الأطلسي يضم أعضاء من بريطانيا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، اليونان، تركيا، هولندا، وهو المشروع الذي نُظر إليه عموما على إنه استجابة عسكرية مبالغ فيها في ظل أزمة العلاقات الأمريكية الأوربية والتي كانت أزمة سياسية في صميمها"(٣٠).

فالهدف الحقيقي من المشروع لم يكن تحقيق أكبر قدر من المشاركة الأوربية في اتخاذ القرارات المتعلقة بإستراتيجية الناتو وما يرتبط عن سياسات، وإنما كان الهدف إحراج فرنسا وإحباط محاولاتها نحو تملك قوة نووية مستقلة، والإبقاء على النفوذ الأمريكي بعيدا عن أي مظهر من مظاهر التحدي الأوربي الحقيقي. ومثل تلك المشاريع الأمريكية بدلا من أن تؤدي الى رأب الصدع في كتلة الناتو ودعم روابط تضامنها، فقد أدت إلى تعميق الخلافات فيها بشكل أكثر حدة، وظهرت ردود الفعل أقوى ما يكون في دائرة العلاقات الأمريكية–الفرنسية، ثم بشكل أقل في دائرة العلاقات الأمريكية الألمانية(٣١).

أما فيما يتعلق بأزمة العلاقات الأمريكية الفرنسية التي كادت أن تصل الى حد القطيعة التامة في وقت من الأوقات، نجد إن تلك الأزمة لم تكن راجعة إلى أسباب خاصة بالسيكولوجية الديغولية كما حاولت أجهزة الدعاية الأمريكية أن تصورها، لكن ذلك لا ينفي رغبة ديغول الشخصية بزعامة القارة الأوربية، ولكنها انبثقت من صميم الأوضاع التي أحاطت بموضوع العلاقات الأمريكية الأوربية في الناتو وكذلك من أحساس ديغول بأن الأسس الإستراتيجية والسياسية والنفسية التي ارتكز عليها تحالف الأطلسي عند بداية تكوينه في عام ١٩٤٩، لم تعد قادرة على مقابلة احتياجات الوضع الدولي القائم على الصعيدين الأوربي والعالمي. تصاعدت الأزمة حين قدم الرئيس ديغول مذكرة في ٢٤ أيلول ١٩٥٩ موجهة إلى كل من الولايات

المتحدة الأمريكية وبريطانيا طلب فيها تعديل حلف الناتو وجهازه العسكري بحيث تكون القيادة فيه لمجلس ثلاثي يتكون من فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، إلا أن توقيت المذكرة لم يكن ملائما، إذ كانت فرنسا عند تقديم المذكرة منهمكة القوى بسبب حرب الجزائر لذلك لم يكن لها صدى لدى الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا. نتيجة ذلك طلب ديغول على ضرورة استقلال أوربا في السياسة الدولية وذلك في الخطاب الذي ألقاه في ٢٣ حزيران ١٩٦٤ قائلا: " **إن تقسيم العالم إلى كتلتين تتزعمهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لأمر يتناقض موضوعيا مع الواقع الدولي القائم. ومن ثم فإن على أوربا أن تقوم بدورها النابع من ذاتها وإرادتها.إن معنى جعل أوربا أوربية هو أن يكون لها وجود مستقل. وأن يكون هذا الوجود موجها بالدرجة الأولى لخدمة المصالح الأوربية نفسها**"[٣٠].

لعل تلك الدعوة الديغولية إلى جعل أوربا أوربية تفسر السبب الرئيس وراء معارضته انضمام بريطانيا إلى السوق الأوربية المشتركة،(السوق الأوربية المشتركة ECM –European Common Market)[٣١]، إذ اعتقد إن علاقة التبعية البريطانية لأمريكا تتناقض مع الغرض السياسي للسوق وهو تخليص أوربا من تبعيتها لأمريكا، وتخوف ديغول من إن ذلك الانضمام سيحول السوق الأوربية المشتركة إلى كتلة الناتو وعلى النمط التقليدي القديم، وتكون تابعة لنفوذ وانزعامة الأمريكية التي ستبتلع الكتلة الاقتصادية الأوربية وتقضي عليها[٣٢]. وفي هذا السياق صرحت الخارجية الفرنسية إن الولايات المتحدة الأمريكية بإتباعها سياسات تهدف إلى تدعيم نفوذها والإبقاء على الأوضاع القائمة في أوربا، قد عمق الشك في

أذهان دول الناتو من إنها قد تعقد صفقات سياسية مع الاتحاد السوفيتي على حساب أوربا، وذلك هو السبب الذي زاد من مكانة السياسات الديغولية في تلك الدول[٣٤].

يظهر إن دعوة ديغول إلى حمل أوربا أوربية لا تؤثر فقط في الدول الأوربية، وإنما يمتد ذلك التأثر إلى مدى أبعد من ذلك بكثير، فهو حين ينادي بالتخلص من السيطرة الثنائية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي فهو يستميل المشاعر الحيادية التي تسيطر على مزاج العالم الثالث، كما إنه يريد أن يثبت في الوقت نفسه إن بإمكان فرنسا أن تقدم نموذجا لشكل جديد من أشكال التوازن العالمي للقوى يكون أكثر استجابة للاحتياجات النفسية والسياسية لكل من أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا.

أسهم التوقيع على المعاهدة الفرنسية – الألمانية (معاهدة الاليزيه) [٣٥]، في ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٣ في وضع حجر الأساس في العلاقات التاريخية بين البلدين، كما أرست أسس التعاون الوثيق والصداقة المتينة بينهما. فكانت الخطوة التقليدية الرئيسة في دعوة ديغول في حمل أوربا للأوربيين، لمواجهة النفوذ الأمريكي والنفوذ السوفيتي في الوقت نفسه. بيد أن تلك الدعوة لا تعني إنه يشجع فكرة الوحدة الأوربية أو وجود أوربا (فوق القومية Supranational). إذ رفضها ديغول من حيث المبدأ وعدها بمثابة القضاء على الكيان القومي المتميز للدول الأوربية، وتسلم مقاليد الأمور فيها إلى ثلة من السياسيين الذين لا يتوافر لهم أي شعور بالانتماء القومي. ولكن أوربا التي تصورها، هي التي تقوم على أساس العلاقات الثنائية وتُحترم فيها السيادة القومية لأعضائها، ودعم التعاون الاقتصادي بينها [٣٦]. وارتكزت أن فكرة ديغول عن أوربا الكبرى على احتمال انهيار حلفي الناتو ووارشو اللذين عدهما مجرد قاعدتين للنفوذ الأمريكي والسوفيتي في أوربا، وسينبع ذلك

الانهيار دخول دول شرق أوربا وروسيا (القوقية) في رابطة اوربية جديدة. ولعل في تلك التصورات والتوقعات الديغولية ما فسر لنا الشعار الذي أطلقه في السياسة الدولية وعلاقاته بإقامة كيان أوربي يمتد من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال التي تفصل بين قارتي أوربا وآسيا، فتعبير الأورال عند ديغول ليس دلالة جغرافية بحتة للحدود التي تنتهي عندها أوربا، ولكنه تعبير سياسي للحدود التي تنتهي عندها القوة الروسية في أوربا. وبهذا الصدد صرح ديغول في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٩، أن روسيا هي في الأساس دولة أوربية بيضاء استولت على جزء من آسيا، ومتاخمتها جغرافيا للصين وهي دولة ضخمة سكانيا قد تكون دافعا إلى استيلاء الصين على هذه الأجزاء الآسيوية من روسيا في المستقبل. وذلك المعنى نفسه أكده نائب وزير الخارجية الفرنسي الآن بيرفكت (Alain Perfect) حين سئل عما يقصده ديغول بتركيزه على الأورال، لاسيما وان أكثر من نصف الاتحاد السوفيتي يقع خلف منطقة الأورال في سيبيريا، فقال إن سيبيريا هي أرض صينية، والوجود السوفيتي فيها هو احتلال لن تقبله الصين في المستقبل[٢١].

ومن أجل تدعيم مكانة فرنسا في حلف الناتو قدم ديغول خطة عمل في كانون الثاني ١٩٦٧، كانت بمثابة مقترحات يتعلق بعضها بالحلف والأخرى تتعلق بالتعاون العسكري والدبلوماسي مع الولايات المتحدة الأمريكية تضمنت ما يأتي:

١- أي قرار يتخذه الحلف يجب أن توافق عليه الدول الكبرى الثلاث (أمريكا، بريطانيا، فرنسا)، وعلى الرغم من صدور قرارات الحلف بالإجماع إلا انه من الناحية العملية فإن الكلمة الأولى والأخيرة داخل الحلف للقيادة العسكرية الأمريكية بسبب تحملها العبء الأكبر عن دول أوربا الغربية.

٢- أن المشاورات بين أعضاء الحلف يجب أن لا يكون مقصورا على المشاكل التي تقع داخل دوله فقط بل يجب أن تكون شاملة للسياسة الدولية عامة، لتقوية

التضامن السياسي والعسكري القائم بين أعضاء الحلف ويؤكد على أهمية الدور الفرنسي.

٣- أن أي قرار يتصل بأمن الحلف يجب أن يحصل على موافقة فرنسا وذلك لمركزها القيادي.

ثمة عقبات واجهة ديغول منها تخوف كل من ألمانيا الغربية وايطاليا من المركز القيادي الذي تتطلع إليه فرنسا داخل الحلف. فإذا أصبحت الأخيرة صاحبة القرار فإن هذا سيؤثر على العلاقات بين الدول المتحالفة عامة وألمانيا الغربية وايطاليا بصفة خاصة، لاسيما وأن التطلعات الفرنسية كانت منذبة عندما تكون كل من ألمانيا وايطاليا دولتين ضعيفتين ولكنهما حينذاك ركن من أركان الحلف[٣٩].

من جانب اخر، وعلى الرغم من أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الموقعة في ١٢ حزيران ١٩٦٨، عُدت من أبرز معالم الوفاق الأمريكي– السوفيتي ما بعد الحرب العالمية الثانية[٤٠]، إلا أنها حاولت تضييف بُعدا جديدا إلى أزمة العلاقات الأمريكية الأوربية، وتُلقي بظلالها على موقف بعض الدول الأوربية داخل الناتو وخارجه. وأما فيما يتعلق بتأثير المعاهدة على مركز ألمانيا الغربية في حلف الناتو، فمن وجهة نظرها فهي ستؤدي إلى زيادة إحساسها بالعزلة في الحلف، فعلى الرغم من انها تنازلت عن حقها في إنتاج أو امتلاك أسلحة نووية، إلا انها حاولت دائما أن يكون لها تأثير في الإستراتيجية النووية للحلف، عن طريق المشاركة في سلطة اتخاذ القرارات الخاصة باستخدام تلك الأسلحة. ولكن توقيع الولايات المتحدة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية حرم ألمانيا الغربية من سلطة المشاركة في الترتيبات النووية للحلف على نحو ذي قيمة، وهذا في حد ذاته، دفع بألمانيا إلى مركز أضعف نسبيا من قبل في مواجهة القوى النووية الأخرى في الناتو. وتراكم ذلك الشعور، بالتمييز والاضطهاد قد يدفع بها في النهاية إلى مراجعة أمر

عضويتها في حلف الناتو، والتركيز بدلا من ذلك على قواها وإمكاناتها العسكرية الذاتية[٤١].

في حين كانت دلالات معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية واضحة على بريطانيا أكبر، إذ وصفتها بالاختبار الصعب، بين استمرار تنسيق سياساتها مع الولايات المتحدة، أو إظهار شعورها بالارتباط والالتزام حيال أوربا على نسق فرنسا. ورأى عدد من المحللين السياسيين آنذاك، إن موافقة بريطانيا وتوقيعها على المعاهدة قلل من فرص مشاركتها في المجتمع الأوربي، كما حرمها من الدخول في أية ترتيبات خاصة بإنشاء قوة نووية أوربية. وبالنسبة لفرنسا فإن توقيع بريطانيا لتلك المعاهدة قدم دليلا جديدا على مدى ارتباط بريطانيا بسياسات هدفها الإبقاء على تبعية أوربا للقوى غير الأوربية في موضوع الحماية والأمن القومي[٤٢].

يظهر لنا أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ليست اخر المشكلات التي واجهها الناتو وأثرت في العلاقات المتبادلة للدول الأعضاء فيه. مثل قرار الحكومة الكندية الذي أعلنته في نيسان ١٩٦٩، والقاضي بتخفيض التزامات كندا في حلف الناتو كجزء من عملية مراجعة عامة لسياستها الخارجية والدفاعية. فتبعا لذلك القرار، ستكون المسؤولية الأولى للقوات الكندية هي الدفاع عن الأراضي والشواطئ الكندية قبل التزاماتها العسكرية في حلف الناتو. ويبدو أن ذلك القرار جاء بعد تنامي شعور كل من كندا وأوربا الغربية بأن الحلف قد تجاوز الغرض الأصلي منه، بعد ما كان التهديد السوفيتي لأوربا الغربية – الذي أنشئ الحلف أصلا لمواجهته– قد تلاشى، مما جعل أوضاع الحلف كلها بحاجة إلى إعادة نظر شاملة[٤٣].

في حين كان المحور الثاني لهدف الإستراتيجية التي ركزت عليها الدعاية السوفيتية الموجهة إلى أوربا الغربية، هو إنهاء انسحاب القوات الأمريكية من أوربا، بيد أن ذلك الانسحاب قد يؤدي إلى مواجهة السياسة السوفيتية ببعض الاحتمالات التي لا يمكن التهوين من خطورتها، منها احتمال خروج فرنسا من حلف الناتو، مما يؤدي إلى دفع ألمانيا الغربية إلى السيطرة والزعامة على أوربا الغربية كلها. وذلك هو السبب الذي جعل الاتحاد السوفيتي يصر على منع تسليح ألمانيا الغربية نوويا واستبعادها من أية ترتيبات تتيح لها حق المشاركة في سلطة استخدام الأسلحة النووية، في الوقت نفسه حاول أن يدعم وجوده في ألمانيا الشرقية فطالب كشرط لتحسين العلاقات بين شطري أوربا، الاعتراف بحكومة ألمانيا الشرقية[٤٤].

وإذا تحيد المشكلة الألمانية جانبا برغم خطورتها على الأمن القومي والمصالح السوفيتية الإستراتيجية في أوربا، تجد إن السياسة السوفيتية إزاء دول غرب أوربا تقوم على التنوع في مواجهة تلك الدول، آخذة بنظر الاعتبار اختلافات المصالح التي تقسمها، أو بمعنى آخر فإن السياسة السوفيتية لا تعامل تلك الدول كوحدة سياسية متجانسة المصالح وهو – الوهم الذي وقعت فيه شراكه السياسة الأمريكية –، وإنما تكيف اتجاهاتها من كل دولة على حدة بحسب أوضاعها ومصالحها واتجاهات القوى السياسية الداخلية التي تتفاعل فيها. ومما يدل على مرونة السياسة السوفيتية في تلك الناحية، ما حصل في إيطاليا مثلا، فبينما شجع السوفيت الحزب الشيوعي الإيطالي على تكوين ائتلاف عريض من القوى السياسية التقدمية، قام وزير الخارجية السوفيتي أندريه أندريفيتش جروميكو[٤٥] Andrej (Andreyevich Gromyko)، بزيارة روما في نيسان ١٩٦٦، والتقى ببابا الفاتيكان(يوليوس السادس ١٩٦٣–١٩٧٨)، ليدلل على أن الاختلافات الدينية

والأيديولوجية لا يمكن أن تقف عائقا أمام وجود علاقات ودية بين الاتحاد السوفيتي والفاتيكان، إذ أعلن من هناك إن الاختلافات الأيديولوجية بين الاتحاد السوفيتي ودول غرب اوربا لا يجب أن تكون حائلا دون توسيع نطاق التعاون والتبادل التجاري بينه وبين تلك الدول الرأسمالية[٤٩].

في السياق نفسه، فإن الحكومة السوفيتية لم تألوا جهدا في محاولات الوفاق المبذولة من جانب في اتجاهي الولايات المتحدة وغرب أوربا، رغم وجود مشكلة(الحرب الفيتنامية – الأميركية١٩٦٥-١٩٦٩)، التي كان من الممكن أن تقف كإحدى القوى المضاغطة والمعاكسة لذلك الوفاق، وذلك إدراكا منها إن ذلك الوفاق يخدم أهدافا في المدى البعيد أكبر بكثير من أهداف تلك الحرب[٥٠].

من جانب اخر، فإن المتتبع لحركة التجارة بين الكتلة الشرقية والولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا يجد إنها ارتفعت بشكل ملحوظ للأعوام(١٩٥٣-١٩٦٥)، ففي عام ١٩٥٣ بلغت صادرات الدول الغربية إلى الكتلة الشرقية حوالي ١،٣٨٩ مليون دولار في حين بلغت الواردات حوالي ١،٦٣١ مليون دولار، وقد ارتفعت تلك الأرقام في عام ١٩٦٥، إلى ٧،٥٥٧ مليون دولار للصادرات مقابل ٧،٨٥٦ مليون دولار للواردات. وفي عام ١٩٥٣، كانت نسبة صادرات الدول الغربية إلى الكتلة الشرقية تمثل حوالي ١،٩ % من مجموع صادراتها في حين بلغت نسبة الواردات حوالي ٢،١ %. وفي عام ١٩٦٥، ارتفعت نسبة الصادرات إلى ٤،٦ في % ونسبة الواردات إلى ٤،٥ في % من الحجم الكلي للتجارة الخارجية لتلك الدول[٥١] .

ثالثا: السياسة السوفيتية حيال دول أوربا الشرقية وأثرها على الوفاق الأميركي-السوفيتي:

تغيرت طبيعة السياسة السوفيتية حيال حلفائها في شرق اوربا تماما عن النمط الاستالينى التسلطى القديم، إذ تحولت من الوضع الذي يعتمد على وحدة السلطة وتركيزها بشكل كامل ومطلق في مركز واحد لصنع السياسات واتخاذ القرارات في الكتلة الشيوعية وهو الاتحاد السوفيتي، إلى وضع اخر مختلف يعتمد على انتهاء ظاهرة التركيز المطلق للسلطة وانبثاق مراكز متعددة لاتخاذ القرارات داخل تلك الكتلة[٤٩].

والملاحظ إن المدة ما بعد ستالين – وعلى وجه التحديد منتصف الخمسينيات من القرن العشرين – اقترنت بظهور ثلاث تطورات مهمة داخل الكتلة الشرقية كان لها تأثير واضح على مسار تلك الكتلة، واول تلك التطورات عقد حلف وارشو الذي ظهر كرد فعل لإقدام الدول الغربية على تسليح المانيا الغربية وضمها إلى عضوية حلف الناتو عام ١٩٥٤، مما أثار التخوفات السوفيتية حول ردود الفعل المحتملة الغربية والبعيدة لذلك الإجراء، وذلك فيما يتعلق بالأمن القومي السوفيتي وأيضا بالنسبة لتوازن القوى في القارة الاوربية، على إن هناك من يعتقد بأن حلف وارشو في الوقت الذي نشأ فيه كان أداة سياسية أكثر منه أداة عسكرية، لان الاتحاد السوفيتي كان مرتبطا عسكريا مع دول شرق أوربا بسلسلة من المعاهدات الثنائية، ومن هناء وكما قيل فان دخول المانيا الغربية حلف الناتو جعل إنشاء حلف وارشو أقرب إلى الاستجابة السياسية منه إلى الاستجابة العسكرية[٥٠].

ثمة عامل اخر أسهم في تأسيس حلف وارشو في ذلك الوقت بالذات، وهو أن توقيع معاهدة استقلال النمسا في ١٥ ايار ١٩٥٥، بموافقة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا، والتي ضمنت حياد النمسا وسحب جميع القوات الأجنبية من اراضيها، قد دفع بالاتحاد السوفيتي إلى البحث عن مبرر

قانوني يدافع به عن شرعية احتفاظه بقوات عسكرية سوفيتية في دول شرق أوربا، وكان حلف وارشو كترتيب أمن جماعي يسمح باستمرار الوجود العسكري السوفيتي في تلك الدول دفاعا عن الأمن والمصالح المشتركة هو ذلك المبرر القانوني[٥١].

أما ثاني تلك التطورات هو الخطاب الذي ألقاه الزعيم السوفيتي (نيكيتا سيرجيفيتش خروشوف Nikita Sergeyevich Khrushchev ١٤ أيلول ١٩٥٣–١٤ تشرين الأول ١٩٦٤)[٥٢] في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي في شباط ١٩٥٦، الذي أعلن فيه عن الانسلاخ الكامل من مخططات الهيمنة التي وضعها ستالين والمعروفة بـ الستار الحديدي (Iron Curtain)[٥٣] وبدء عهد جديد يخلو من عبادة الفرد، وإقرار بمشروعية تعدد الطرق الوطنية نحو الشيوعية بعيدا عن أية قوالب أو صيغ متزمتة تغفل الظروف الموضوعية التي تحيط بقصية التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمعات المختلفة، وكانت تلك الدعوة التي أطلقها خروشوف تعني إنفصال السياسة السوفيتية عن إطارها التقليدي الجامد، كما كانت في الوقت نفسه مؤشرا للتغيير في شرق أوربا عن حيث إزاحة العناصر الستالينية من مراكز السلطة واستبدالها بعناصر أكثر تجاوبا مع مقتضيات ذلك التحول في اتجاهات الزعامة السوفيتية الحاكمة. أثر ذلك التطور الجديد في سلوك الزعامات الجديدة في شرق أوربا من زاوية مهمة تتصل بالإدراك المتزايد لتلك الزعامات من أن عدم تبعيتها وارتباطها بالنفوذ السوفيتي بطريقة مكشوفة، كما كان الحال أبان العهد الأستاليني، كان لابد وأن يزيد في شعبيتها في دولها، ويرفع من احترامها في نظر الرأي العام الداخلي، وبالفعل فقد بدأت بعض تلك الزعامات تتصرف وعلى

نحو متزايد بعيدا عن التدخل السياسي السوفيتي، رغم شعورها بأنها لازالت في حاجة إلى الدعم السوفيتي للاحتفاظ بواقع السلطة التي تشغلها[٤٤].

جاء التطور الثالث في أوضاع الكتلة السوفيتية، متزامنا مع أحداث بولندا و المجر التي عدت تحديا خطيرا لزعامة الاتحاد السوفيتي لمجموعة حلف وارشو. وقد اختلفت تلك الأحداث في بولندا عنها في المجر وعن ثم اختلفت النتائج أيضا. ففي بولندا وافق الزعيم (فلاد يسلاف جومولكا)(Wladyslaw Jomulka)[٤٥]، على البقاء داخل حلف وارشو وكانت تلك الحقيقة في حد ذاتها عن العوامل التي أسهمت في تسهيل عملية التطور السياسي الداخلي التي حدثت في بولندا حينذاك. أما في المجر فقد اختلف الوضع، إذ أعلنت الحكومة المجرية في الأول من تشرين الثاني ١٩٥٦ انفصالها عن حلف وارشو وحياد بلادها، وهنا أدركت الزعامة السوفيتية إن تيار الأحداث في المجر يوشك أن يجرف كل شيء في طريقه، لكن الذي حدث هو أن القوات السوفيتية دخلت بودابست واحتلتها في أربعة أيام فقط لإنقاذ الوضع المتأزم من الانهيار التام[٤٦].

لكن بعد أن عادت الأمور في بولندا والمجر إلى طبيعتها، بدأ الاتحاد السوفيتي يعيد تقييم طبيعة الأدوات والأساليب التي يسيطر بها على شرق أوربا، على ضوء ذلك، إعادة النظر في الاتفاقيات التي نظمت استخدام القوات السوفيتية في تلك الدول كما سحبت مستشاريها العسكريين عنها [٤٧].

في ضوء ما تقدم، فإن المشاكل والأحداث الدولية لم تعد تؤثر في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوربا نفس الاستجابات وردود الفعل، فمثلا كان من المنتظر أن تؤدي الحرب الفيتنامية الى دعم علاقات التحالف بين الاتحاد السوفيتي وشرق أوربا، إلا إن ما حدث كان أمرا مختلفا، ويمكن تبرير ذلك إن للاتحاد السوفيتي مصالح

سياسية و إستراتيجية فيما يحدث في آسيا بحكم تلاحمه الجغرافي معها بعكس الحال مع شرق أوربا التي ليست لها مصلحة في تلك النزاعات الآسيوية البعيدة عنها حيث لا تمس أمنها أو أوضاعها او مشكلة الأمن القومي فيها بنفس الدرجة. و عليه، فإن ذلك يوضح إن الذي يملي الاستجابات وردود الفعل هو المصالح القومية أكثر من اعتبارات الأيديولوجية و البروليتارية الدولية.

رابعاً: أثر الوفاق الأمريكي- السوفيتي على مسار الحرب الباردة:

بعد هذا العرض الموجز لطبيعة التحولات التي حدثت في الكتلتين الغربية والشرقية، والعوامل التي دفعت كلاً من الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة في اتجاه الوفاق، وقبل أن ننطرق إلى مناقشة الآثار الفعلية لذلك الوفاق على مسار الحرب الباردة، سنتناول بعضاً من النتائج المباشرة التي استطاع الوفاق الأمريكي السوفيتي أن يحققها في السياسة الدولية منذ بداية الستينات من القرن العشرين.

١- تسوية أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢[٥٩]، بطريقة حالت دون تطور الأوضاع إلى حد المواجهة النووية بين المعسكرين السوفيتي و الأمريكي، مما انعكس إيجابا على اتفاقية الحظر الجزئي على إجراء التجارب النووية التي جاءت في أعقاب تلك الأزمة، والتي تُعد من أبرز نتائج الوفاق الأمريكي السوفيتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لتكون خطوة أولى لحل مشكلة الانتشار النووي وحصر نطاقه في أضيق الحدود الممكنة[٦٠].

٢- تحفظ الاتحاد السوفيتي في الحرب الفيتنامية بعدم تصعيدها إلى المدى الذي يقحمه في مواجهات مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولو لم يكن المناخ السائد في العلاقات الأمريكية السوفيتية هو مناخ الوفاق والمهادنة لما كان ذلك ممكناً.

٣- ترحيب الولايات المتحدة باتفاقية طشقند عام١٩٦٦[٦٠]، التي تمت بفضل جهود الدبلوماسية السوفيتية وذلك لتخفيف حدة التوتر في العلاقات الهندية الباكستانية بسبب كشمير أثر الاشتباكات المسلحة التي وقعت بين الدولتين.

٤- اختفاء أو ضعف النزعة القديمة التي كانت واضحة في سياسات كل من الدولتين من حيث نظر كل دولة إلى سياستها على إنها تمثل الصواب الذي لا يمكن العدول أو التراجع عنه، وكان ذلك في حد ذاته مصدرا للتزمت والاحتكاك وعدم المرونة، وعائقا من عوائق الوفاق والتفاهم.

٥- اتفاق الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على الرغبة في تجنب الدخول في مواجهات حول منطقة الشرق الأوسط، ويبدو ذلك جليا في إعلان كل من الطرفين عن الحاجة الملحة للوصول إلى تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط المتمثلة هنا في (الصراع العربي–الإسرائيلي)، وإن كانت أسس تلك التسوية تختلف بالطبع في المفهوم السوفيتي عنه في المفهوم الأمريكي[٦١].

٦- دعوة الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي للدخول في مباحثات حول الحد من سباق التسلح في مجال الصواريخ، ولاسيما وإن الدولتين قد وصلتا تقريبا إلى مرحلة التكافؤ في الأسلحة الصاروخية بعيدة المدى على نحو خاص، ونبعت تلك الدعوة من الخوف من أن يؤدي الدخول في سباق جديد لإنتاج الصواريخ المضادة إلى زيادة حدة التوتر في العلاقات الأمريكية السوفيتية ومضاعفة الخوف المتبادل حول مشكلة الأمن القومي في كل من الدولتين [٦٢].

٧- دعوة الاتحاد السوفيتي ودول حلف وارشو، إلى عقد مؤتمر لمناقشة مشاكل الأمن أوربي، وقد عدّت تلك الدعوة بادرة طيبة نحو تغيير مناخ الحرب الباردة في القارة الأوربية، كما إنها محاولة للبحث عن حلول لمشاكل الأمن المزمنة في القارة، وهي المشاكل التي تُعقّد من جو التعامل بين دول القارة وتُلقي شكوكا قوية حول نواياها تجاه بعضها البعض، ولو لم يكن هناك تقارب أمريكي سوفيتي لما كان لمثل هذه المبادرة أي معنى أو صدى.

٨- ازدياد نطاق التعاون المتبادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ومن الأمثلة على ذلك التعاون الاجتماع الذي بدأ في فينا في ١٤ نيسان ١٩٦٩، بين وفدين من علماء الذرة الأمريكيين والسوفيت، وذلك لتبادل المعلومات حول استخدام الإنفجارات النووية في توسيع الموانئ وحفر المناجم وغير ذلك من المشروعات السلمية[٣٣].

يبدو أن مثل تلك المؤتمرات الفنية تحقق فائدة كبرى، تتعدى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إلى غيرها من الدول. أما فيما يتعلق بالآثار الفعلية لذلك الوفاق على مسار الحرب الباردة، فيمكن القول أن التطور الايجابي في مجرى العلاقات الأمريكية السوفيتية، قد ارتبطت به اتجاهات جديدة غيرت مناخ الحرب الباردة، وهي تمثل في مجموعها انفصالا يكاد يكون تاما عن الأوضاع التي سادت حتى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين[٣٤].

كان في مقدمة تلك الاتجاهات أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي رغم امتلاكهما للحانب الأكبر من أدوات التدمير وإمكانات الحرب في المجتمع الدولي، إلا إنهما لم يعودا القوة الحاسمة التي تتحكم في تقرير الاتجاهات السياسية الدولية، أو حتى اتجاهات الدول التي انضوت تحت لواء التحالفات والتكتلات التي تتزعمها هاتان الدولتان. وحتى مع حدوث الوفاق الأمريكي السوفيتي، فإنه لن يؤدي إلى تصعيد النفوذ والتأثير الذي مارسته الدولتان في المجتمع الدولي كما كان في السابق، وذلك لسببين جوهريين:

أ. إن ذلك الوفاق لم يقصر تماما على التناقضات التي كانت قائمة في المجالات الأيديولوجية والمصالح والسياسات القومية والإستراتيجية العالمية لكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك يعني إن إمكانياتهما في التأثير الدولي المشترك ستكون محدودة، بمعنى إن تلك التناقضات حتى وإن خفت حدتها

كثيرا، إلا إنها تبقى قيدا ضاغطا على قدرتهما في العمل المشترك في مواجهة قوى التغيير في المجتمع الدولي[٥٤].

ب. أدى تنامي الروح القومية وتزايد أهمية العالم الثالث في كافة المجالات والتركيز على الجانب الاقتصادية في الصراع الدولي بدلا من وسائل العنف التقليدية، إلى أضعاف التأثير الأمريكي السوفيتي في السياسة الدولية، فضلا عن ذلك إن الأوضاع القلقة والحساسة التي أوجدها توازن الرعب النووي بين هذين القطبين، قد منعتهما في الدخول بمواجهات مباشرة لمعرفتهما بمخاطرها الكارثية[٥٥].

الخاتمة والاستنتاجات:

وفق ما تقدم في هذا البحث الموجز عن المسارات السياسة للوفاق الأمريكي – السوفيتي عام ١٩٦٩، يمكن تلخيص الاتجاهات التي ظهرت في العلاقات الأمريكية– الأوربية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين، بأنها كانت تمر بمرحلة تحول خطير، فأوربا الغربية استطاعت أن تستعيد جانبا كبيرا من قوتها الاقتصادية والعسكرية، وأن تتخلص إلى حد بعيد من تبعيتها للولايات المتحدة، كما إن التهديد السوفيتي للأمن الأوربي كان هو الأخر قد بدأ يخف كثيرا عن ذي قبل، وحدث ذلك لأسباب دولية، فضلا عن تطورات طرأت على أوضاع السياسة الداخلية السوفيتية، علاوة على ذلك، فإن ضمانات الحماية النووية الأمريكية لأمن أوربا الغربية فقدت جزءا كبيرا من الأساس الذي استندت إليه في دعم السيطرة الأمريكية على كتلة الناتو، والمقصود هنا الثقة في تلك (الضمانات). واقترن ذلك، ببدء الوفاق السوفيتي الأمريكي في مجالات الرقابة على التسلح وحظر انتشار الأسلحة النووية لتقليل احتمالات الحرب النووية.

ومن معالم التغيير الأخرى في مسار العلاقات الأمريكية – السوفيتية، الدهور النسبي الملحوظ في دور الأيديولوجية في العلاقات الدولية، إذ لم تعد الأيديولوجيات تُصاغ في تلك القوالب المتزمتة الجامدة التي تقيد تصرفات الدول وحريتها في الحركة. ومن الأمثلة التي تبرز ذلك التدهور، التحول الذي حدث في المفاهيم السوفيتية إزاء مشكلة الصراع مع الغرب. فلم يعد التصادم بين الأنظمة الشيوعية والرأسمالية أمرا لا مناص عنه، وإنما أصبحت جبهات المواجهة بين تلك الأنظمة أقل عنفا، ووسائلها أكثر مرونة وغلب عليها الطابع السلمي. لذلك لاحظ أن الاتحاد السوفيتي اقتنع بالأوضاع الإقليمية على أثر النزاع مع الصين، وتلك القناعة إذا لم تكن وليدة المبدأ، فهي على الأقل ما أفصحت عنه الممارسة الفعلية للسلوك السوفيتي في السياسة الدولية.

بيد أن ذلك لا يعني تصفير الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي حول مسائل السلطة والنفوذ في المجتمع الدولي، ولكنه، أصبح واحدا من بين عدة صراعات دولية أخرى تؤثر في مناخ العلاقات الدولية، وبما أن هناك الكثير من تلك الصراعات تقع خارج الدائرة المباشرة التي تغطيها النزاعات الأمريكية السوفيتية، لذا فإن العلاقات بين الطرفين كانت تجد عددا من نقاط الالتقاء المشترك في المصالح. كما إن من بين التطورات المهمة الأخرى التي حدثت تحت تأثير التغير في طبيعة الحرب الباردة، هو أن قيام دول العالم الثالث باختيار ما يتلاءم معها من دعم تقدمه الدول الكبرى، في الوقت نفسه الذي بقيت فيه بعض تلك الدول على عضويتها وانحيازها لبعض التكتلات العسكرية خارج حلفي الناتو ووارشو.

من جانب آخر فإن ما أُصطُلِح على تسميته بـ(توازن القوى) القائم على وجود عدد من الدول الكبرى التي تتكافأ قواها ويمكنها أن تمارس نوعاً من الردع المتبادل تمنع الإخلال بأوضاع التوازن القائم وقتذاك، قد اختفى تحت تأثير كثير من العوامل التي سبق ذكرها، وخرج بدلاً منه مظهر آخر من مظاهر (تفاعل القوى) في المجتمع الدولي. وعامل الاختلاف الرئيس بين هذين المظهرين من مظاهر توازن القوى، هو أن التوازن التقليدي، كان يتحقق وفقاً للافتراضات النظرية على الأقل، من خلال أسلوب التقسيم المتكافئ للقوة في المجتمع الدولي بين عدد من المحاور أو التكتلات وهو أسلوب ميكانيكي. أما التوازن عن طريق التفاعل، وهو النمط الذي سيطر أكثر على الأوضاع الدولية ، فمعناه أن هناك دولاً عديدة تتباين مراكزها الإستراتيجية وتختلف التقسيمات النسبية للقوة فيما بينها، وكذلك تختلف رقعتها الجغرافية وثرواتها القومية وأنظمتها السياسية والأيديولوجية والاجتماعية، وتمارس تلك الدول أشكالاً مختلفة من النفوذ والتأثير الذي يكون في حالة بعض الدول تأثيراً مرتبطاً بما تمتلكه تلك الدول من قيم رمزية في المجتمع الدولي أكثر من كونه تأثيراً بصوراً ملموسة لقوتها العسكرية أو الاقتصادية مثل الهند، وتكون المحصلة النهائية للتأثير الذي تخلقه تلك التفاعلات كلها، انبثاق شكل من التوازن الدولي الذي يحول دون تغيير الأوضاع الإقليمية السائدة على أي نحو جذري. في ضوء ذلك، اتخذت التكتلات الدولية مظهراً ومفهوماً جديداً، فهي إما أن تكون على شكل تجمع إقليمي يلبي احتياجات عدد من الدول التي تقع ضمن منطقة جغرافية واحدة دون أن يؤثر ذلك في الحرية السياسية لكل دولة في ذلك التكتل، أو أن يكون تجمع مقصور على التعاون في مواقف إنسانية أو اقتصادية معينة، أو يكون الدافع إلى التجمع في موقف من المواقف هو للضرورات تمليها اعتبارات

المصلحة المؤقتة فقط. لذلك حاول مؤتمر الأمن والأوربي أن يكون تكتل يحقق رغبات كل الدول المشتركة فيه و على قدم المساواة.

هوامش البحث:

(١) تعني امتناع الأطراف المتنازعة عن اللجوء الى أستخدام السلاح والاستعانة عليه بالحرب الدعائية، وقد أطلقها الخبير السياسي والاقتصادي الأمريكي(برنارد مانيس بـــاروخ Bernard Mannes Baruch ١٨٧٠-١٩٦٥) في ابريل ١٩٤٧، لوصف حالة التـــوتر بـــين الدول الغربية وتكتله الشرقية في أعقاب الحرب العالمية الثانية

New Age Encyclopedia,Vol 3, , 18th. ed., (Lexington. Lexicon Publications. Inc. 1980), pp.408-409.

(٢) أطلق على أوضاع المهادنة والوفاق في العلاقات الأمريكية السوفيتية الحالية لفظ (Detente) الذي عرفه البعض بأنه نوع من الانفراج الذي يقترن بوجود جهود ايجابية يكـــون هدفها التوصل الى حلول جديدة للنزاعات التي اذا ما تركت دون حل، قد تقود الى مخاطر الحرب الباردة واحتمال تصاعدها الى حد الانفجار، ويرتكز ذلك الوفاق في أساسه على استعداد كل مـــن الجانبين لاجراء بعض التنازلات ذات الطبيعة المتوازنة التي تحقق لهما نفعا متبادلا في النهايـــة. ينظر:

Philip E. Mosely The United States and East-West Détente : The Range of choice, 'journal of International Affairs', Vol. XXII, No. 1, 1968, pp. 5-6.

(٣) محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية،(الكويت، سلسلـــة عـــالم المعرفة، ١٩٨٧)، ص ٢٠٦-٢٢٨.

(٤) هي قدرة الدولة على منع أو تحييد تهديدات أو اخطار معينة، وتعنيها بعيدا عـــن حيـــز العمل المباشر وبحال التقيد الفعلي، عن طريق مواجهتها بتهديدات أو اخطار مقابلة تساويها أو تفوقها في الحجم والتأثير. ينظر: حازم طالب عثمان، هنري كيســـنجر العقيـــدة الاســـتراتيجية الأمريكية وديبلوماسية الولايات المتحدة،(بغداد: الدار العربية، ١٩٨٧)، ص٣٣، أمـــين حامـــد هويدي، الصراع العربي الاسرائيلي بين الردع التقليدي والردع النـــووي، (بيـــروت، مركـــز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٣١.

(5) Robert Conquest. The limits of Détente 'Foreign affairs'. July 1968, p. 373

(٦) اسماعيل صبري عبد الله، الوفاق الأمريكي السوفيتي وقضية الأسلحة الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٠، تشرين الأول ١٩٧٢، ص٨-٩.

(٧) هذا الصدد وخلاف للدول الشيوعية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا الشرقية حررت يوغسلافيا نفسها بشكل شبه كامل من الارتباط بالاتحاد السوفيتي، كون العلاقة بين الطرفين شابها التوتر، بسبب إنشاء السوفيت قواعد عسكرية بالقرب من الحدود اليوغسلافية، ورغبة الأخيرة في ايجاد اقتصاد قوي مستقل عن الاتحاد السوفيتي، ينظر:

Raymond pearson, The Rise and the Fall of the Soviet Empire,(New York, Palgrave. 2(002).p.39

(٨) هي منظمة أسست في ٢٤ آب ١٩٤٩ بناء على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في ٤ نيسان ١٩٤٩، أصبح مقر قيادة الحلف في بروكسل عاصمة بلجيكا، للحلف لغتان رسميتان هما الانكليزية والفرنسية. والدور الرئيس لذلك الحلف هو حراسة حرية الدول الأعضاء وحمايتها من خلال القوة العسكرية، ويؤدي دوره من خلال الأزمات السياسية، وكل الدول الأعضاء فيه تساهم في القوى والمعدات العسكرية التابع له بما يساهم في تحقيق تخطيط عسكري له

Edmind Stillman and Antony Wiener, European Defense. American interest and the prospects for NATO, (New York. Hudsom Institute. , 1964). pp. 11-22;

روجر بارتلس، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة سمير عبد الرحيم السجلي، ج٢(بغداد، دار المأمون، ١٩٩٠)، ص٤٤٠-٤٤٢.

(٩) حلف وارشو واسمه الرسمي منظمة (الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة)، وهي منظمة عسكرية لدول أوروبا الوسطى والشرقية الشيوعية أسست في ١٤ أيار ١٩٥٥، لتواجه التهديدات الناتجة من أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) وكان من أبرز المحفزات لإنشائها هو انضمام ألمانيا الغربية لحلف الناتو بعد قرار اتفاقات باريس، استمرت المنظمة في عملها خلال مدة الحرب الباردة حتى سقوط المنظمة الشيوعية الأوروبية وتفكك الاتحاد السوفيتي ووقتها بدأت الدول تنسحب منها واحدة تلو أخرى، أنهض الحلف رسمياً في حزيران ١٩٩١.

George Brown Tindall and David Emory Shl. America A Narrative History Vol.II. 5th.ed., (New York, W. Norton, Inc., 1999). 1635

(10) Charles E. Bohlen, Europe and United states, 'World affairs', April–June 1968. p. 15.

(11) مقتبس من المصدر السابق، ص ٢٠.

(12) Conquest , Op. Cit., p 373.

(13) F.R.U.S.,1969–1976 Vol XII. Soviet Union January 1969–October 1970, Editorial Note,No.3,p 12.

(14) Robert C. Tucker, United States–Soviet Co–operation , incentives and obstacles, 'The Annals of the American of academy political and social science'. July 1967. p. 5.

(15) F.R.U.S.,1969– 1976.Vol XIII. Soviet Union. October 1970–October 1971 Memorandum of Conversation. Washington, October 22. 1970.No.23, p.97.

(١٦) نبيهة الأصفهاني: أبعاد النزاع الصيني السوفيتي، مجلة السياسة الدولية العدد ٢٧، حزيران ١٩٧١، ص١٤٣–١٤٩.

(17) Conquest., Op. Cit., p. 738–740

(18) Takeshi Yamamoto, The Road to the Conference on Security and Cooperation in Europe, 1969–1973: Britain, France and West Germany,(London School of Economics and Political Science, PhD International History,2014),pp.6266.

(١٩) جوزيف فيسارينوفيتش ستالين Joseph Vissarionovich Stalin ٢١ كانون الأول ١٨٧٨–٥ آذار ١٩٥٣) الزعيم الذي للاتحاد السوفيتي ورئيس الوزراء، عرف بشموله، تمكن

بدعو من دول المحور في الحرب العالمية الثانية والصعود السي مرتبة القوى الكبرى. ينظر:

The New Encyclopaedia Britannica Vol..17,15th.ed,(Chicago Encyclopaedia Britannica Inc.,1974).pp.576–579.

(20) F.R.U S ., 1969–1976.Vol. XLI Western Europe: NATO, 1969–1972. Memorandum of Conversation Notes on President Nixon's Meeting with NATO Foreign and Defense Ministers Washington, April 11, 1969. No.12.pp.51–56.

(21) Ibid , National Securty Decision Memorandum 12, NATO, Washington, Apnl 14, 1969, No.13. pp.57–58

(22) David S. Mclelln, The changing nature of Soviet and American relations with western Europe. The Annals of American academy of political and social science', July 1967. p. 17.

(23) Ibid,p.18.

(24) Zbigniew Brzezinski. The framework of East–West reconciliation, Foreign Affairs' January 1968, p. 258.

(٢٥) شارل ديغول: ضابط عسكري ورجل سياسة محنك ولد في مدينة ليل الفرنسية في ٢٢ تشرين الثاني ١٨٩٠. تخرج من المدرسة العسكرية عام ١٩١٢ من صنف سلاح المشاة. ألف عدة كتب حول موضوع الاستراتيجية والتصور السياسي والعسكري. عين جنرال فرقة، ونائبا لكاتب الدولة للدفاع الوطني في تشرين الثاني ١٩٤٠، قاد مقاومة بلاده في الحرب العالمية الثانية وترأس حكومة فرنسا الحرة في لندن. وفي عام ١٩٤٣ ترأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني والتي أصبحت في حزيران ١٩٤٤ تسمى بالحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية. أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة، كان له دور مؤثر في السياسة الأوربية أثناء توليه السلطة في فرنسا، توفي في ٩ تشرين الثاني ١٩٧٠. ينظر:

The New Encyclopaedia Britannica Vol.. 7,15th ed,(Chicago, Encyclopaedia Britannica, Inc.,1974),pp.962–966.

(26) Edmund stillman and Anthony Wiener. European Defense, American Interest and the prospects for NATO, (New York, Hudson

Institute . 1964), p. 11; Kari Deutsch, Integration and Arms control in the European political environment. The American political science review', June 1966.p.364.

(27) Pierre Messmer, The French Military establishment of tomorrow, ORBIS. 1962, pp 205–216

(28) J. I. Coffey, Strategy Alliance policy and Nuclear proliferation, ORBIS. 1968. pp. 975–995

(٢٩) اسماعيل صبري مقلد، الحلول وحلف الأطلنطي، مجلة السياسة الدولية، العدد٦، تموز ١٩٦٦، ص٢٠–٢٢، عفاف المغربل، فرنسا وأزمة حلف الأطلنطي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١، كانون الثاني– شباط–آذار ١٩٦٨، ص ١٠٧–١٠٨.

(30) Horst Mendershausen, Fetishes of NATO and the Dollar, ORBIS. 1968. p. 447

(31) Nils Orvik, NATO, NAFTA and the smaller allies. ORBIS, 1968. pp. 356–461

(32) Elliot R. Goodman, The world through De Gaulle's looking Glass ORBIS. 1967, p. 87.

(٣٣) منظمة دولية واقليمية واقتصادية وسياسية تعود بدايتها الأولى الى عام ١٩٥١ حين تأسست بموجب معاهدة روما في ٢٥ اذار ١٩٥٧، لتضم كل من فرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ، تهدف توثيق العلاقات بين الدول الأعضاء وانشاء اتحاد كمركي يمنع حرية مرور بضائع بإزالة القيود والحواجز الكمركية، فضلاً عن حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات، وتحقيق الوفاق والتجانس في التشريعات الضريبية، واعتماد سياسة اقتصادية مشتركة، وتُعد الثقة الأساسية في اقامة الاتحاد الأوربي، ينظر:

احمد علي دعيد، السوق الأوربية المشتركة حاضرها ومستقبلها،(القاهرة، مطابع الهيئة المصرية، ١٩٨٦)، ص ٥–٢٧.

(34) Lee H Burke, Britain and the EEC world Affairs', Oct– Dec 1967, pp. 163–176

(35) F.R.U S ,1969–1976. Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon Washington, December 3, 1969, No.13 p.33.

(٣٦) في يناير/كانون الثاني العام ١٩٦٣ وفي قصر الاليزيه، وقع الرئيس الفرنسي شارل ديغول والمستشار الألماني كونراد أديناور، بمعاهدة صداقة طوت فرونا من الصراع بين البلدين وفتحت افاق التعاون البناء بينهما. منذ ذلك الوقت توطدت العلاقات بينهما على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية وتكاثرت اللقاءات والمشاريع المشتركة بين الدولتين من تشكيل كتائب عسكرية تجمع جنود البلدين إلى انشاء شركة ايرباص عملاق الطيران العالمي في العام ١٩٧٠ وأصبحت الدولتان قاطرتين لمشروع أوروبا الموحدة وأمل القارة المحصور في التقدم والازدهار. ينظر.

Brzezinski., Op. Cit , p. 257.

(37) Goodman. Op. Cit.. pp. 99 – 100

(38) The New Encyclopaedia Britannica Vol , 7, p964

(39) Mosely.,,Op.Cit. p.11.

(٤٠) اسماعيل صبري مقلد، القضية الألمانية في المجال الدولي، مجلة السياسة الدولية العدد ١٢، نيسان ١٩٦٨، ص ٥٤–٨٠.

(41) The Non Proliteration Nuclear treaty. ORBIS, 1968 pp. 965–968.

(42) Goodman. Op. Cit. p 85.

(43) Marshall D Schulman, Recent Foreign Policy, Some Patterns in Retrospect, Journal of International affairs', Vol. XXII, No. 1. 1968, p. 42

(44) Schulman , Op Cit , p. 47 .

(٤٥) جروميكو: ولد عام ١٩٠٩، تلون فلاحين بالقرب من مينسك ، والتحق بالخدمة الدبلوماسية السوفييتية عام ١٩٣٩، إذ عمل سفيرا سوفييتيا لدى الولايات المتحدة بين عامي (١٩٤٣–١٩٤٤)، وفي عام ١٩٤٦ كان جروميكو رئيسا لوفد السوفييتي إلى الأمم المتحدة، قد شغل منصب وزير الخارجية للمدة(١٩٥٧–١٩٨٥) ثم أعفي من منصبه كوزير للخارجية وقد

تعيينه رئيسا للجنة التنفيذية الدائمة لمجلس السوفيت الأعلى، وكان منصبا شرفيا إلى حد كبير توفي عام ١٩٨٩. ينظر:

م. س. سالينجين، المعارك السياسية في الكفاح الرأسمالية، ترجمة هشام الدجاني وطارق معصراني،(د. د، مؤسسة العلاقات الاقتصادية والقانونية، د.ت)، ص٢٤٦-٢٦٣.

(٤٦) عبد العزيز التعجيزي، الصراع السياسي في فيتنام بعد اتفاقية السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٣ ، نيسان ١٩٧٣، ص١٣٩-١٤٠.

(٤٧) للاطلاع على تفاصيل العلاقات الاقتصادية بين الكتلة الغربية و الكتلة الشرقية، ينظر:

Anthony M. Solomon, The Revival of trade between the communist Bloc and the West, The annals of American academy of political and social science . July 1967, pp. 105 – 112.

(48) Vladimir Velebit, The future of East West trade. Journal of international affairs . Vol XXII, No. 1, 1968, pp 79-88 .

(49) Kurl London, East Europe in the Communist World, in The united states and Eastern Europe, (N. J.. Prentice Hall Inc.1967), p. 106.

(50) Raymond Garthoff, Soviet Military Policy, (New York, Praeger, 1966) p. 133

(51) Robert F. Byrnes (ed.), The United States and Eastern Europe, (N. J. Prentice Hall Inc, 1967), pp. 57- 80.

(٥٢) خروشوف: ولد في مقاطعة كورسك في١٧ نيسان ١٨٩٤، انضم إلى الجيش الأحمر عام ١٩١٧ وأصبح سكرتير لجنة الحزب الشيوعي في كييف عام ١٩٢٨، ثم عضو اللجنة المركزية عام ١٩٣٧، وفي ٢٧ آذار ١٩٥٨، أصبح رئيسا لوزراء الاتحاد السوفيتي. ولكن في تشرين الأول ١٩٦٤ تم تنحيته من السلطة، وفي عهده جرى أول مرة إطلاق مركبة إلى الفضاء الخارجي، كما تم التوقيع على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ١٩٦٣، توفي في ١١ أيلول ١٩٧١.

The New Encyclopaedia Britannica Vol.. V. p.794.

(٥٣) هي عبارة أول من استخدمها رئيس وزراء بريطانيا (وينستون تشرشل Winston Churchill) في الخامس من آذار ١٩٤٦، تشير إلى سياسة العزلة التي تنهجها الاتحاد السوفيتي

بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أقام حواجز تجارية ورقابة صارمة، عزلت البلاد ودول أوروبا الشرقية التي كانت تسير في فلكه عن بقية العالم. ينظر:

Norman Pounds, Fissures in the Eastern European Bloc. 'The annals of the American academy of political and social science', July 1967. p. 45.

(54) Encyclopedia International. Vol 9 rd .ed ,(New York, Grolier of Canada Ltd.. 1966),p 432

(٥٥) جومولكا: سياسي شيوعي ولد عام ١٩٠٥ انضم للحزب الشيوعي عام ١٩٢٦، أصبح زعيم بولندا بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٤٨، ومن ثم ١٩٥٦–١٩٧٠، كان موالياً بقوة للاتحاد السوفيتي، توفي عام ١٩٨٢. ينظر:

عبادي احمد عبادي، سياسة الولايات المتحدة تجاه بولندا(١٩٧٥–١٩٧٦)، في ضوء الوثائق الأمريكية، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الانسانية، ص ٢١.

(56) William Kintner and Wolfgang Klaiber, Eastern Europe in Flux, ORBIS, Summer 1968. pp. 408–410

(57) Adam Bromke, Poland's role in the Loosening of the communist Bloc in Eastern Europe in Transition, edited by Kurt London, (Baltimore, Johns Hopkins Press, 1966). pp. 67–92.

(٥٨) براهيم العربي، ذاكرة القرن العشرين– ١ تشرين الثاني ١٩٥٦: أحداث بودابست. خروتشيف بلين وايسري ناجي يصعدان "حربة الحياة" الرياض، العدد ١٣٣٨٦، في ١ تشرين الثاني ١٩٩٩، ص ١٧.

(59) Kintner and Klaiber, Op. Cit., p.34.

(٦٠) للتفاصيل عن ازمة الصواريخ الكوبية، ينظر: إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، ط٢، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ٦٦٤–٦٦٧.

(٦١) اتفاقية طشقند - اتفاقية سياسية عقدت في ١٠ كانون الثاني عام ١٩٦٦، بمدينة طشقند السوفيتية بين الهند وباكستان مثل الأولى رئيس وزرائها لال بهادور شاستري ، ومثل الثانية رئيس جمهورية باكستان محمد ايوب خان، تضمنت على تسعة بنود كتنفيذ حل مشكلة كشمير، وانسحاب قوات الطرفين الى مواقع قبل بدء النزاع ، وان يحترم كل من الطرفين وقف اطلاق النار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منها ، وعودة العلاقات الدبلوماسية بينهما مع

استمرارها في التفاوض مع أهل البلاد الثالث وتبادل الأسرى واعادة الشروط التجارية والاقتصادية وتجنب تعقد الوضع.

علي عبد الحسين سعيد نصر الله: مشكلة بنغلادش وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها ١٩٦٩-١٩٧١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠١٠، ص ٤٤.

(62) Richard Stebbins, The limited States in World affairs, 1962, (New York, Vintage. 1963). p. 75.

(63) Koslowski., Op. Cit., pp 245-247

(64) Jeremi Suri. Power and Protest- Global Revolution and the Rise of Detente Cambridge, (MA. Harvard University Press. 2003). pp.258-259.

(65) Jeffrey Glen Giauque, Grand Designs and Visions of Unity- the Atlantic Powers and the Reorganization of Western Europe 1955-1963.(University of North Carolina Press, 2002). p. 27;J. D. B. Miller, The Politics of the third world, (London. Oxford University Press, 1966), p.65.

(66) F.R.U.S.,1969-1976 Vol.XLI. Western Europe: NATO. 1969-1972 Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, May 26. 1970,No 40, pp.156-157

(67) Ibid , Memorandum for the Record. Washington November 19, 1971. No.216,pp.724-725.

(68) Wayne Wilcox, The Influence of small states in a changing world, The annals of the American academy of political and social science'. July 1967,pp. 80-93.